

رابعاً: إجراءات المراجعة ٢- المصادقة الخارجية

- أفردت معايير المراجعة الدولية معياراً خاصاً بالمصادقات الخارجية (معيار المراجعة ٥٠٥) كإجراء أساس لجمع أدلة المراجعة.
- وهي عبارة عن خطاب تأييد مكتوب من طرف ثالث مستقل، بحيث يؤكد على حقيقة أو حالة معينة لدى العميل أو معلومة مالية في دفاتره المحاسبية والمرتبطة بأحد إقرارات الإدارة، وليس بالضرورة أن يتم طلب المصادقة على المعلومات المالية فقط، وإنما تمتد لغير ذلك كأن يتم طلب المراجع مصادقة على صحة الاشتراطات الواردة في اتفاقية بيع ما عندما يظن أن الإدارة تواجه ضغوطاً لتحقيق توقعات معينة من الأرباح، وقد يؤدي ذلك إلى توقيع اتفاقيات تتضمن شروطاً غير سليمة مرتبطة بالاعتراف بالإيراد أو المردودات أو تسليم البضائع. وتتم المصادقة على شروط الاتفاقيات سواء بوجود أو غياب تلك الاشتراطات، وذلك عند وجود ملاحق تعديلية أو اتفاقات جانبية.
- وتتميز بأنها دليل موثق يحصل عليه المراجع بشكل (مباشر) حيث يمكن للمراجع طلب العميل تجهيز طلبات المصادقة على أن يتحقق منها قبل إرسالها، وهي بذلك تعد عالية الإقناع، ويعيها أنها مكلفة مقارنة بإجراءات المراجعة الأخرى كما تستغرق وقتاً طويلاً للرد، وتعد المصادقة إجراءً أساسياً لتأكيد (الوجود)، وبالإمكان الاعتماد عليها لأغراض تأكيد (الاكتمال) بالنسبة للالتزامات من خلال إرسال طلبات المصادقة للموردين في قائمة الموردين وطلبهم توفير نسخ من حسابات العميل بحيث يتم إرسالها مباشرة للمراجع- حتى وإن لم تظهر سجلات العميل أية مبالغ مستحقة لهم- ويعتبر هذا الأسلوب فعالاً في اكتشاف الالتزامات غير المسجلة.

رابعاً: إجراءات المراجعة

٢- المصادقة الخارجية

يعد رفض الإدارة السماح للمراجع بإرسال طلب المصادقة قيداً على أدلة المراجعة التي قد يرغب المراجع في الحصول عليها. ولهذا يتطلب الأمر من المراجع القيام بما يلي:

١. الاستفسار عن الأسباب التي دعت الإدارة إلى هذا الرفض، والسعي للحصول على أدلة مراجعة بشأن صحة هذه الأسباب ومعقوليتها
 ٢. تقويم ما يترتب على رفض الإدارة من آثار على تقييم المراجع لمخاطر التحريف الجوهرية ذات الصلة، بما في ذلك خطر الغش، وعلى طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات المراجعة الأخرى
 ٣. تنفيذ إجراءات مراجعة بديلة مصممة للحصول على أدلة مراجعة ملائمة ويُمكن الاعتماد عليها.
- إذا خلص المراجع إلى عدم معقولية رفض الإدارة السماح له بإرسال طلب المصادقة، أو إذا لم يكن المراجع قادراً على الحصول على أدلة مراجعة ملائمة ويُمكن الاعتماد عليها من خلال إجراءات مراجعة بديلة، فيجب عليه أن يتواصل مع المكلفين بالحوكمة وأن يحدد ما يترتب على ذلك من آثار على رأي المراجعة.

وقد يكون رفض الإدارة معقولاً ومبرراً، على سبيل المثال عند وجود نزاع قانوني أو مفاوضات قائمة مع الطرف المطلوب منه المصادقة، قد تتأثر نتائجها بطلب المصادقة في وقت غير مناسب. ويتطلب الأمر من المراجع البحث عن أدلة مراجعة فيما يتعلق بصحة أسباب الرفض ومدى معقوليتها، نظراً للخطر المتمثل في أن الإدارة ربما تحاول منع المراجع من الوصول إلى أدلة المراجعة التي قد تكشف غشاً أو خطأ

رابعاً: إجراءات المراجعة ٢- المصادقة الخارجية

الاستثناء (الاختلاف):

رد يشير إلى وجود اختلاف بين المعلومات المطلوب المصادقة عليها أو الواردة في سجلات المنشأة، والمعلومات المقدمة من الطرف القائم بالمصادقة.

التحريف:

اختلاف بين مبلغ بند من بنود القوائم المالية أو تصنيفه أو عرضه أو الإفصاح عنه وما يجب أن يكون عليه مبلغ هذا البند أو تصنيفه أو عرضه أو الإفصاح عنه وفقاً لإطار التقرير المالي المنطبق. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن طريق خطأ أو غش.

وعندما يبدي المراجع رأيه بشأن ما إذا كانت القوائم المالية معروضة بشكل عادل من جميع الجوانب الجوهرية، أو أنها تعطي صورة حقيقية وعادلة، فإن التحريفات تشمل أيضاً الحذف والتعديلات في المبالغ أو التصنيفات أو العرض أو الإفصاحات التي تُعد، بحسب حكم المراجع، ضرورية لعرض القوائم المالية بشكل عادل من جميع الجوانب الجوهرية، أو حتى تعطي القوائم المالية صورة حقيقية وعادلة.

التحريفات غير المُصحَّحة:

تحريفات قام المراجع بتجميعها خلال المراجعة ولم يتم تصحيحها.

رابعاً: إجراءات المراجعة

٢- المصادقة الخارجية

يجب أن تتميز المصادقة الخارجية بعدد من الخصائص الرئيسية:

- طلب المعلومات عن طريق المراجع الخارجي أو بإشرافه
- الرد يكون مكتوباً ويرسل على عنوان المراجع بشكل مباشر.
- الطرف المصدق مستقل عن العميل وعليه أن يكون إجراء المصادقة من الأطراف ذات العلاقة فعالاً بدرجة كافية.

كما أن المصادقات نوعان:

- المصادقة الموجبة مع طلب توفير معلومات أو تلك التي تتضمن المعلومات المطلوب الرد عليها.
- المصادقة السالبة وهي طلب أن يرد الطرف القائم بالمصادقة على المراجع فقط في حالة عدم موافقته على المعلومات المقدمة في الطلب.

ولا يجوز للمراجع استخدام المصادقات السلبية كأجراء أساسي إذا توفر أي مما يلي:

- عند ظن المراجع أن المصادقة قد لا تصل إلى العميل أو بالإمكان أن يرفضها.
- عند وجود خطر تحريف جوهري مقدر متوسط أو عالي.
- عندما يكون مجتمع الفحص قليل العدد أو أن أرصدة الحسابات كبيرة أو تتضمن أخطاء ويعلم عنها المراجع.

وبشكل عام يمكن للمراجع استعمال المصادقة السلبية كدليل إذا ما كان سيتم تدعيمه من خلال إجراءات تحقق أساسية أخرى لفحص إقرار الإدارة المرتبط بالبند.

رابعاً: إجراءات المراجعة ٢- المصادقة الخارجية

أنواع المصادقات:

هذا النوع يتطلب من المتلقي
(الطرف المطلوب منه المصادقة)
الرد مباشرة على المراجع فقط في
حالة عدم موافقته على
المعلومات الواردة في طلب
المصادقة.

مصادقة سلبية



هذا النوع يتطلب من المتلقي
(الطرف المطلوب منه المصادقة)
الرد مباشرة على المراجع من خلال
التوقيع على طلب المصادقة دون
التحقق من المعلومات الواردة بها
حيث يتم إعداد المصادقات
الإيجابية على بياض ويطلب من
المتلقي تحديد الرصيد الخاص به

مصادقة الأرصدة
الصفرية



هذا النوع يتطلب من المرسل إليه
(الطرف المطلوب منه المصادقة)
الرد مباشرة على المراجع، مشيراً
ما إذا كان موافقاً أو غير موافق
على المعلومات الواردة في الطلب،
مع ذكر أسباب عدم الموافقة.

مصادقة ايجابية



رابعاً: إجراءات المراجعة ٢- المصادقة الخارجية

أمثلة على المصادقات الخارجية:

١. مصادقات العملاء بصحة أرصدة حساباتهم.
٢. كشوف حسابات من الموردين توضح المبالغ المستحقة لهم.
٣. مصادقة من المنشأة الخدمية التي يحتفظ العميل ببضاعته لديها بحيث تؤكد وجود بضاعة مملوكة للمنشأة مودعة لديهم وتوضح حجم وقيمة البضاعة.
٤. المصادقة البنكية التي توضح أرصدة العميل والاعتمادات المستندية المفتوحة باسمه والأوراق المالية المحتفظ بها كأمانة والكمبيالات المخصصة.
٥. شهادة من وكلاء البيع تفيد وجود بضاعة لديهم.

ظروف تقوض الموثوقية بالمصادقة الخارجية:

- استلام الرد من قبل المراجع بصورة غير مباشرة.
- اتضاح أن الرد لم يكن من الطرف القائم بالمصادقة الذي كان مقصوداً في البداية.
- وجود أمر ملفت بشكل صريح فيما يخص سلامة الرد على المصادقة

رابعاً: إجراءات المراجعة ٢- المصادقة الخارجية

قد يؤثر تصميم طلب المصادقة بشكل مباشر على معدل الردود على المصادقة، وعلى إمكانية الاعتماد على أدلة المراجعة التي يتم الحصول عليها من الردود، ويواجه المراجع حالتين في ذلك:

عدم تلقي ردود كافية

يجب على المراجع معاودة إرسال مصادقات مرة أخرى وعندما يتأكد من عدم وجود ردود يلجأ إلى تطبيق إجراءات مراجعة بديلة للحصول على أدلة إثبات أخرى.

تلقي ردود كافية

على المراجع تقويم مدى الثقة في المصادقات المستلمة، ومن ثم تحديد نسبة الردود ونوع البيانات غير الصحيحة بحيث يحدد استنتاجه بناء على تلك الردود

رابعاً: إجراءات المراجعة ٢- المصادقة الخارجية/ المصادقة الإيجابية

طلب مصادقات للذمم المدينة

السادة
تحية طيبة وبعد ،

بمناسبة قيام مراجعي حساباتنا السادة / مكتب القري - محاسبون قانونيون بفحص حساباتنا السنوية ، يرجى تأييد صحة رصيد حسابكم معنا بقيمة ٤٥٠,٠٠٠ ريال في المكان
المعد لإجابتكم كما هو بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م

يرجى توقيع قسيمة التأييد أدناه والادلاء بأية اختلافات ان وجدت وارسالها رأساً إلى عنوان / مكتب القري - محاسبون قانونيون الموضح أدناه في أقرب وقت ممكن علماً بأن ذلك لا
يعد مطالبة بالدفع.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

إلى السادة / مكتب القري - محاسبون قانونيون
الرياض ص . ب ٩٩١١ رمز بريدي ١١٦٧٢ بريد الكتروني Rawa@Algari.com

☐ إن رصيد حسابنا المدين صحيح

☐ ان رصيد حسابنا المدين يبلغ (.....) ريال

..... التوقيع

رابعاً: إجراءات المراجعة ٢- المصادقة الخارجية/ المصادقة الصفريّة

طلب مصادقات للذمم المدينة

السادة
تحية طيبة وبعد ،

بمناسبة قيام مراجعي حساباتنا السادة / مكتب القري - محاسبون قانونيون بفحص حساباتنا السنوية ، يرجى تحديد رصيد حسابكم معنا في المكان المعد لإجابتكم كما هو بتاريخ
٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م

يرجى توقيع قسيمة التأييد أدناه وإرسالها رأساً إلى عنوان / مكتب القري - محاسبون قانونيون الموضح أدناه في أقرب وقت ممكن علماً بأن ذلك لا يعد مطالبة بالدفع.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

إلى السادة / مكتب القري - محاسبون قانونيون
الرياض ص . ب ٩٩١١ رمز بريدي ١١٦٧٢ بريد الكتروني Rawa@Algari.com

■ إن رصيد حسابنا المدين يبلغ

التوقيع

رابعاً: إجراءات المراجعة ٢- المصادقة الخارجية/ المصادقة السلبية

طلب مصادقات للذمم المدينة

السادة
تحية طيبة وبعد ،

بمناسبة قيام مراجعي حساباتنا السادة / مكتب القري - محاسبون قانونيون بفحص حساباتنا السنوية ، يرجى تأييد صحة رصيد حسابكم معنا بقيمة ٦٠,٠٠٠ ريال في المكان المعد لإجابتكم كما هو بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م

يرجى توقيع قسيمة التأييد أدناه والادلاء بأية اختلافات ان وجدت وارسالها رأساً إلى عنوان / مكتب القري - محاسبون قانونيون الموضح أدناه خلال ١٥ يوما علما بأنه في حال عدم ردكم خلال المدة المحددة فسيتم اعتبار الرصيد مطابقاً وصحيحاً، نرجو الرد في أقرب وقت ممكن علماً بأن هذه المصادقة لا تعتبر مطالبة بالدفع.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

إلى السادة / مكتب القري - محاسبون قانونيون
الرياض ص . ب ٩٩١١ رمز بريدي ١١٦٧٢ بريد الكتروني Rawa@Algari.com

■ ان رصيد حسابنا المدين يبلغ (.....) ريال

التوقيع